

تقديم عام المفاهيم وبنية التقرير

تتمثل الغاية من هذا التقرير، الذي تحركه الإرادة في تقديم إضاءة لمستقبل بلادنا، في ميادين التنمية البشرية، إلى تحديد التحولات التي شهدتها المجتمعات والاقتصاد المغربيين، على مدى نصف القرن الماضي، واستعراض جوانب التقدم الذي تم تحقيقه، والمعوقات التي تمت مواجهتها طوال هذه المرحلة. وتهدف هذه المقدمة إلى عرض حصيلة أولى للإنجازات التي حققها المغرب المستقل، وبيان غنى وأهمية المفهوم الذي يتخلل ويهيكل هذا التقرير: وهو التنمية البشرية.

1. الأشواط المقطوعة منذ 1955 إلى 2005: الأسئلة الأولية

إن صورة الوضع بالمغرب ليست مشرقة تماما ولا قاتمة بشكل يتعذر تصحيحه؛ فبعد خمسين سنة من الجهد، تبين لوحة مؤشرات التنمية البشرية بالمغرب عن بلد عرف تغيراً عميقاً. وإن التذكير بهذا الواقع اليوم ينبع أولاً من واجب الذاكرة تجاه أولئك الرجال والنساء، الذين تسلحوا بإرادة لا يمكن التنازل عنها، كما عملوا على وضع البلاد، التي أنهكتها صدمة الاستعمار، على سكة التنمية وفي مواجهة المسؤوليات الجديدة التي تتطلبها السيادة المسترجعة. وهكذا، إذا كانت هذه القناعة مبنية على النظرة التاريخية الهادئة، فإنها لا ينبغي أن تنحصر في نوع من الرضى الساذج، الذي يعيق كل تقويم استرجاعي موضوعي ومتوازن. وكما أننا نسمح لأنفسنا اليوم بتقويم ما قامت به الأجيال المتعاقبة، خلال نصف القرن الأخير، فإنه يتعين علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار سياقاتها وإكراهاتها وطموحاتها.

ومن هذا المنطلق، هل يمكن القول، بأن المغرب حقق تنميته خلال هذه المرحلة؟ إن الجواب سيكون، بكل تأكيد وصراحة، بـ "نعم". غير أن الجواب بالإيجاب يظل على مستوى كافة جبهات التنمية مقترنابـ "الكن". فهذه الجبهات في مجملها تطرح تحديات كثيرة يتعين رفعها. وضمن محتوى هذا التقرير، توضح العديد من المؤشرات أهمية الأشواط التي قطعها بلادنا، والطريق الطويل الذي ما يزال أمامها.

هناك سؤال آخر، من الأهمية بمكان، وهو على مدى خمسين سنة هل كان بالإمكان القيام بما هو أفضل؟ إن جواب الملاحظ في الوقت الراهن سيكون، بكامل الصراحة، نعم. وبكيفية أن يتخذ كمثال تطور مؤشر بلادنا للتنمية البشرية. وبالفعل، فمسايرنا التنموي، بقدر ما يعد فعليا ووازنا، بقدر ما كان كثير البطء في إجابته عن حاجات ساكنة تضاعفت ثلاث مرات، خلال نفس الفترة الزمنية.

ويُظهر المسار المقارن للمغرب بطء وتيرة تطور مؤشر التنمية البشرية لديه، مقارنة ببلدان أخرى مماثلة أو بلدان سجلت نفس مستوى التنمية، مع نهاية سنوات الخمسينات. فمؤشر التنمية البشرية لبلادنا، بلغ آنذاك 0,425 سنة 1975 ثم 0,506 سنة 1985 و0,567 سنة 1995 قبل أن يتحدد في 0,631 سنة 2005. والنتيجة هي أن المغرب يفقد رتبا في التصنيف العالمي للتنمية البشرية منذ عشر سنين. ويرجع السبب إلى التنمية البشرية التي تعرف تراجعاً.

غير أنه، ومع افتراض أنه كان بإمكاننا الوصول إلى مستوى من التنمية أكثر تلاؤماً مع انتظاراتنا، فما الذي حال دون تحقيق ذلك؟ يدفعنا هذا السؤال إلى عدم الاكتفاء بمعاينة هذا الواقع، بل ينبغي استثمار ذلك في اتجاه القيام بما هو أفضل؛ معاينة لا تمنع من التأكيد على الطبيعة المعقدة للإشكاليات المرتبطة بالتنمية البشرية.

إن الأسئلة الحقيقية هي أعمق من ذلك: لماذا لم نتمكن من القيام بما هو أفضل في الوقت الذي تتوفر فيه بلادنا على مؤهلات لا يمكن لأحد تجاهلها؟ لماذا لم يتم توظيف الطاقات الكامنة لإمكاننا غداً الاستقلال؟ ما هي مواطن القصور التي أعاقتنا والتي كبحتنا وما هي العوائق التي لم نعرف كيف نتخطاها؟ تلك هي الأسئلة المركزية التي تتخلل هذا التقرير. وهي تستدعي تحليلاً أكثر اتزاناً، وأكثر نجاعة وأكثر مردودية، بشكل يسمح بتشخيص أفضل للمحددات العميقة المفسرة لتأخراتنا الماضية ويساعد على تحديد الرافعات الفعلية لتقدمنا في المستقبل. ذلك هو التحليل الذي حاول هذا التقرير إنجازه بتوظيف العمق الدلالي والخصب لمفهوم التنمية البشرية.

2. التنمية البشرية: توضيح مفاهيمي

من الصعب أن نلم، في سياق هذا التقرير، بالغنى المميز لمفهوم التنمية البشرية، وبمكوناته وبأبعاده النظرية، وبتطبيقاته العملية وبتطوراتها وبما يعرفه من نقد علمي ومنهجي إلى اليوم. غير أنه يمكن، على الأقل، اقتراح توضيح مفاهيمي مدعوم بنظرة استرجاعية حول تطور إنجازات المغرب على مستوى التنمية البشرية، الذي تمثله مؤشرات هذه التنمية، والتي أضحت اليوم متداولة بفضل تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية، كما أصبحت مقبولة كونياً، بوصفها مقياساً للجهود المحققة من قبل كل البلدان.

لم يكن لمفهوم التنمية البشرية، كإطار تحليلي، وكقاعدة لمؤشرات القياس المستعملة، وجود قبل خمسة عشر سنة. فقد ظهر هذا المفهوم لأول مرة من خلال الأبحاث المتعلقة باقتصاد الرفاه، ولاسيما أبحاث الاقتصادي الهندي أمارتيا سين، (Amartya Sen) الحائز على جائزة نوبل. وانطلاقاً من سنة 1990، مكنت سلسلة من القمم والمؤتمرات، المنعقدة تحت رعاية الأمم المتحدة، من صياغة هذا المفهوم الجديد وإغناؤه بالتدريج، عن طريق وضع مؤشر التنمية البشرية، إلى جانب مجموعة من المؤشرات المكملة أو البديلة.

وتتعلق فرضية التنمية البشرية من التأكيد على مسألة أولية تتمثل في أنه لا يمكن اختزال هذا المفهوم في مستوى الدخل. وبالمثل، فإن مبدأ العدالة الاجتماعية يصير غير ذي جدوى، في نهاية المطاف، إذا لم يستند إلى مستوى كاف من الإمكانيات البشرية الأساسية. ومن هذا المنظور، يعد "الفقر المتعلق بالدخل" أو "الفقر المالي" مجرد عنصر من عناصر الحرمان، الذي يبال القدرات. وعلى العكس من ذلك، فإن توسيع دائرة اختيارات الأفراد وحررياتهم ومشاركتهم في صنع القرار كفيل بخلق دينامية، متحكم فيها ذاتياً، للنمو الاقتصادي ولتحسين الدخل الفردي. وفي هذا الإطار، تعتبر التنمية البشرية تنمية للسكانة بالسكانة ومن أجلها.

وحيث إنها تتبني على مفاهيم الفرص والقدرات البشرية، فإن التنمية البشرية تنطلق من رؤية تتحدد في تصور "التنمية كحرية". وتكمن أهمية "أفق الحرية" أولاً في الفرق الذي يضعه هذا الأفق بين "الحرية السلبية" أو الشكلية و"الحرية الإيجابية" أو الفعلية، بحيث تشمل، هذه الأخيرة، فضلاً عن الحقوق السياسية والمدنية المرتبطة بالديمقراطية (الحق في التصويت وفي التعبير والمشاركة، الخ)، على الإمكانيات يتوافر عليها الأفراد لممارسة حقوقهم وحررياتهم، وتوظيف الموارد التي يتوفرون عليها. وبمعنى آخر، تترجم الحريات الإيجابية وضعية قدرة حقيقية (وليس فقط قانونية) للأفراد أو المجموعات لتجسيد مواقعهم الصورية في إجراءات واقعية. ومن هذه الزاوية، ينبغي النظر إلى الحريات كمسارات، وفي الآن ذاته، كإمكانيات لتنمية المؤهلات الفردية.

وبعد ذلك، فإن الأمر يتعلق بمنظور جوهري للتنمية يرتكز على ثلاث قيم أو "مقومات" للحرية: قيمة جوهرية وقيمة أدواتية وقيمة بناءية. وبالفعل، ينبغي اعتبار الحريات العامة والمشاركة السياسية والحقوق الديمقراطية، من حيث أهميتها الجوهرية، كـ"أساسيات أولية"، و"دون البحث عن مسوغ لها في آثارها الإيجابية على التنمية" (أمارتيا سين، 1999). لكن المكون التطبيقي والأداتي للحرية لا يقل أهمية، في منظور التنمية؛ إذ تشكل الحقوق الديمقراطية محفزات سياسية، تشجع مبادرات الأفراد والتزامهم، بالاعتماد على قواهم الذاتية وانخراطهم الإيجابي في التنمية.

ومن الزاوية نفسها، تنمي الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن الوقائي قدرة الفرد على العيش بحرية. وثمة دور ثالث لأفق الحرية يتمثل في كون الحريات الأساسية السياسية والاجتماعية (حرية المشاركة أو التعبير والولوج الحر إلى التعليم الأساسي وإلى الخدمات الصحية) لا تصبح مجرد "مسبب" أو محفز للتنمية، بل إنها، تصير من مكوناتها.

ويقدم "تقرير التنمية الإنسانية العربية (2002)" تعريفاً يلخص هذه الخلفية المفاهيمية للتنمية البشرية:

"يمكن أن تعرف التنمية الإنسانية ببساطة بأنها عملية توسيع الخيارات. ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة، بعضها اقتصادي، وبعضها اجتماعي، وبعضها سياسي، وبعضها ثقافي. وحيث إن الإنسان هو محور تركيز الأنشطة المنجزة في اتجاه تحقيق التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الأنشطة لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين النشاط البشري لفائدة الجميع.

وتمثل التنمية الإنسانية وفق هذا التعريف مفهوماً بسيطاً، ولكنه ينطوي على دلالات بعيدة الأثر. أولاً، تتعزز الخيارات الإنسانية حينما يكتسب الناس القدرات، وتتاح لهم الفرص لاستخدامها. ولا تسعى التنمية الإنسانية لزيادة القدرات والفرص فقط، ولكنها تسعى أيضاً لضمان التوازن المناسب بينهما، من أجل تحاشي الإحباط الناجم عن فقدان الاتساق بينهما."

إن هذا المفهوم، الذي هو موضوع بلورة مستمرة عبر العالم، ومحط قراءات تكون تارة محدودة وتارة شاملة، لجدير بأن يجمع بين أربع ميزات أساسية، لا تقلل من أهمية المفاهيم الأخرى للتنمية، التي تغلب عليها السمات الاقتصادية أو السياسية أو السوسيوثقافية:

- فهو يعبر عن انشغال إنساني دائم بأن الغنى الحقيقي لبلد ما يتمثل قبل كل شيء في نساؤه ورجاله؛
- ينطلق من تصور أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، من خلال إدماج عناصر العدالة الاجتماعية والاستدامة وتمكين الأشخاص من الأخذ بزمام مصيرهم؛
- يوفر مؤشرات بسيطة و"مبسطة" من أجل استيعاب الوضع المقارن للتنمية الوطنية أو الجهوية؛
- ويستند أخيراً إلى مقارنة تقوم على المنهجيات الناجعة وعلى نشر الممارسات المثلى، دون الاعتماد، في نشاطه، على نموذج نمطي ثابت.

غير أنه من الضروري أن نزيح بعض الاختلالات التي تؤدي غالباً إلى نشوء تعارضات مغلوطة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي أو بين التنمية البشرية والسياسات القطاعية والاجتماعية، وإلى حالات اللبس مع النطاق الدلالي الذي يشمل، من جملة أمور أخرى، "تنمية الموارد البشرية"، "الرأس المال البشري"، "المساعدة الاجتماعية"، "الحماية الاجتماعية". فالتنمية البشرية تتسم بالربط بين أوجه المنطق الكمية للتنمية الاقتصادية والمالية والعمليات الكيفية للرفاه الاجتماعي. ويتعين عليها أن تتيح لكافة الفئات الاجتماعية وخاصة الفئات الأكثر فقراً، ولوجاً ميسراً أكثر إلى الصحة والتعليم والموارد الضرورية لحياة جيدة.

ولا يمكن اختزال التنمية البشرية في محاربة الفقر والإقصاء، اللذين لا يمثلان سوى أحد مظاهرها الملموسة. ومن ثم، يتعين نهج طريقة أخرى لصياغة التنمية، والرفاهية الشاملة التي تنطوي على مضمون أخلاقي واضح المعالم. وتشمل التنمية البشرية أيضاً بعد الاستدامة: فالغرض من التنمية هو خلق محيط محفز يمكن لأي إنسان ضمنه أن ينمي قدراته ويوسع دائرة اختياراته مع مراعاة اختيارات الأجيال الصاعدة. وينبغي أن يتم تحرير القدرات البشرية وما يترتب عنها، وتعزيز حس المسؤولية لدى الأفراد، في ظل محيط محفز لا يعرقل ولا يتعارض مع جهود الأفراد، الرامية إلى الأخذ بناصية تنميتهم.

مؤشر التنمية البشرية

تواصلت عملية صياغة العديد من المؤشرات منذ اعتماد مؤشر التنمية البشرية في التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية (1990). وتحاول هذه المؤشرات أن تقدم خلاصة عن الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية، والاعتماد عليها في إعطاء سلايليم للترتيب والتصنيف بين الأمم والمناطق.

فعلى سبيل التوضيح، يركز مؤشر التنمية البشرية على ثلاث تطلعات أساسية:

- العيش لفترة أطول بصحة جيدة. وهو الهدف الذي يمكن قياسه من خلال أمد الحياة؛
- الحصول على المعارف الأساسية. ويمكن قياس هذا الهدف عبر معدل الأمية والتدريس؛
- التوفر على الموارد المادية الكافية، من أجل التمكن من العيش الكريم. ويمكن قياس هذا الهدف من خلال الناتج الداخلي الإجمالي للفرد.

3. تركيبة التقرير

بارتكازه على العناصر السياقية والمفاهيمية المذكورة أعلاه، يحاول هذا التقرير استعراض الخطوات التي قامت بها البلاد على درب التنمية البشرية، وذلك عن طريق استعمال المفهوم المحوري الذي ينطوي عليه: الإمكان البشري. ويمكن تعريف الإمكان البشري بأنه "مجموع القدرات البشرية، الفعلية والممكنة، الأصلية في الأفراد أو التي يكتسبونها من الجماعات التي ينتمون إليها، والتي تسهم في نموهم وفي عيشهم الكريم". وبذلك تتجلى دينامية التنمية البشرية أساساً في تحرير الإمكان البشري وتنميته وتعبئته.

وبناء على هذه الرؤية للتنمية البشرية، يعد مفهوم الإمكان البشري مفهوماً إجرائياً قبل كل شيء. فهو يشابه عدة مفاهيم أخرى، لكن لا يمكن اختزاله فيها، كمفهوم "الرأس المال البشري" و"الموارد البشرية" و"القدرات البشرية"، الخ. ويشتمل الإمكان البشري، كمفهوم، على معنى إيجابي ومحتوى دينامي. ويظفي على هذا الأخير دلالة على الإرادة والعمل.

وبناء عليه، يتمحور التقرير حول مفهوم الإمكان البشري ويعتبره محرك التنمية البشرية وغايتها في الآن ذاته. وفي ضوء ذلك، تم تقويم ما حققته بلادنا، دولة ومجتمعاً، من تقدم وما اعترها من نواقص، من خلال خمسة محاور استرجاعية لمسار المغرب. وهي:

- تطور الإمكان البشري للمغرب كشعب: الديموغرافيا والسكان، المجتمع والتراث الجماعي، المكون الطبيعي والثقافي؛
- تحرير الإمكان البشري للبلاد كدولة: المسار المؤسساتي، البناء الديمقراطي والحكامة؛
- تثمين الإمكان البشري، باعتباره حياة وتجليات: الصحة، التربية، ولوج الخدمات الأساسية، الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر؛
- تعبئة الإمكان البشري، من حيث هو قوة عمل وإنتاج للثروات: الاقتصاد والشغل؛
- الإمكان المادي والطبيعي، بوصفه إطاراً ومورداً للتنمية البشرية: تدبير الموروث الطبيعي والمادي، المجالات الترابية والبنى التحتية.

وبعد دراسة التطورات ومكامن العجز والمكتسبات، في مختلف الميادين، يقترح التقرير وصفاً مجملًا لحالة المغرب خلال سنة 2005، مثيراً، في سياق ذلك، التساؤلات الكبرى المطروحة عليه. ويقف كذلك على الاتجاهات الوازنة التي سيكون لها تأثير على مستقبل البلاد، كما يحدد "بؤر المستقبل" التي تحمل العديد من الإشكاليات الكبرى وتستدعي انعطافات حاسمة. وبعد ذلك، يعرض التقرير رؤيتين متقابلتين لبلادنا في أفق سنة 2025، بحسب مدى قدرتنا على إنجاح الانتقالات الحالية، والانخراط الموفق في الإصلاحات الجديدة التي ما أخرجنا إليها.

وفي الأخير، يقدم التقرير بعض المسالك الاستراتيجية ومحاور التجاوز الممكنة، في صيغة مجموعة من الاقتراحات التي تشكل قاعدة مساعدة على بلورة أجندة 2025، التي يتعين أن تكون ثمرة نقاش واسع بين كل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين ببلادنا. وقد تعمد التقرير تجنب الغوص في خطاب برنامجي واستشراقي محكم، وذلك من منطلق الوعي بأنه يعود للفاعلين السياسيين بلورة هذه البرامج والدفاع المشروع عنها.